

العلاقات العسكرية والامنية السعودية – الخليجية ١٩٨٢ –
١٩٨٥ م

عقيل زاهر سلمان
جامعة الكوفة – كلية الاداب
aqeelzahir111@gmail.com

أ.م.د. علي عظم محمد
جامعة الكوفة – كلية الاداب
Ali.alkurdy@uokufa.edu.iq

Saudi - Gulf Military and Security Relations 1982 - 1985

**Assis. Prof. Dr. Ali Azm Muhammad
University of Kufa - Faculty of Arts**

**Aqeel Zaher Salman
University of Kufa - Faculty of Arts**

Abstract:

Security alliances are considered one of the most important types of international cooperation and are often established in order to support defensive and offensive purposes in the face of the threat of any common enemy, whether internally or externally, and states often enter into such alliances when they face security challenges that cannot be neutralized by any other means. Therefore, the Arab Gulf states have agreed among themselves that the concept of security focuses on protecting their societies and their systems, preserving their wealth and the safety of their people, and working on the need for joint military and security coordination based on securing and protecting waterways in the Gulf waters and calling for the need to rehabilitate and develop their military institutions of all kinds.

Key words: Saudi Arabia - security - military - agreements - treaties - operations - armament

ملخص:

تعد التحالفات الامنية أحد اهم انماط التعاون الدولي وغالباً ما تقام من اجل دعم الاغراض الدفاعية والهجومية في مواجهة تهديد اي عدو مشترك سواء داخلياً او خارجياً وغالباً ما تدخل الدول في مثل هكذا تحالفات عندما تواجه تحديات امنية ليس في الامكان تحييدها بأية وسيلة اخرى. لذا فقد اتفقت دول الخليج العربية فيما بينها على ان مفهوم الامن يتركز على حماية مجتمعاتها وانظمتها والمحافظة على ثرواتها وسلامة شعوبها والعمل على ضرورة وجود تنسيق عسكري وأمني مشترك يقوم على اساس تأمين وحماية الممرات المائية في مياه الخليج والدعوة الى ضرورة اعادة تأهيل وتطوير مؤسساتها العسكرية بكل صنوفها.

الكلمات المفتاحية: السعودية - امن - عسكرية - اتفاقيات - معاهدات - عمليات - تسليح.

المقدمة

مارست المملكة العربية السعودية منهجاً وسياسة خارجية ازاء دول الخليج العربية تقوم على اساس احتواء جميع الاطراف بما ينسجم وتطلعاتها الداعية الى بناء جبهة سياسة واقتصادية بل وحتى اجتماعية وعسكرية موحدة تجمع انظمة دول منطقة الخليج العربية ازاء التهديدات التي كانت تواجهها خاصة من قبل الدول التي تشترك معها ضمن الرقعة الجغرافية كأيران والعراق.

وقد حظي التعاون العسكري - الدفاعي باهتمام الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي نظراً لترابط امن هذه الدول مع بعضها البعض وقناعتها بأن أي عدوان على اية دولة منها يمثل عدواناً عليها جميعاً، يضاف الى ذلك حقيقة ان التحديات الامنية في بيئة امنية مضطربة كمنطقة الخليج العربي تفرض على دولها تنسيق السياسات والمواقف وحشد الامكانيات بما يضمن الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة.

تعد هذه الدراسة من بين عدد من الدراسات التي تناولت تاريخ العلاقات السعودية - الخليجية ومما ميزها انها جاءت شاملة جامعة لجميع دول الخليج العربية باستثناء العراق الذي لم يدخل ضمن اطار دول مجلس التعاون الخليجي و بالاعتماد على مجموعة كبيرة من الوثائق البريطانية والامريكية بأسلوب لم يخلوا من التحليل والتدقيق في مجمل القضايا والاحداث.

قسم البحث الى مقدمة واربعة مباحث تناول المبحث الاول اهداف المملكة العربية السعودية لتحقيق المشاريع الامنية الخليجية المشتركة، فيما تناول المبحث الثاني دور السعودية الامني في إطار مجلس التعاون الخليجي، وسلط المبحث الثالث الضوء على المؤسسات الامنية - العسكرية السعودية - الخليجية المشتركة واخيرا جاء المبحث الرابع ليتناول دور السعودية في انشاء قوات درع الجزيرة.

اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق البريطانية المنشورة وعدد من المصادر العربية والمعرية والصحف العربية وبالخصوص الصحف الخليجية وقد تضمنت جميع تلك المصادر سيما الوثائق البريطانية معلومات تاريخية هامة للغاية استفاد منها الباحث في بحثه سيما وان أغلبها عبارة عن تقارير كانت ترفع من قبل السفارات البريطانية في منطقة الشرق الاوسط الى مقر وزارة الخارجية البريطانية.

المبحث الاول: اهداف المملكة العربية السعودية لتحقيق المشاريع الامنية الخليجية المشتركة

إن قيام السعودية ومن ورائها دول مجلس التعاون العربية برفع شعار أمن الخليج والدفاع عن دول المنطقة ومنع التدخل في شؤونها الداخلية وما تم ترجمته على ارض الواقع بهذا الخصوص من قبيل القيام باجتماعات تنسيقية متعددة على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الاركان واللجان الامنية المختصة والاعلان عن قيام بعض التدريبات الجماعية والثنائية شكلت بمجموعها جزء من احتياجات الامن الاقليمي والقومي , سيما بعد تسارع وتيرة الحرب العراقية - الايرانية مهدداً بالاضطراب والتدهور ومحفوفاً بالمخاطر^(١).

ومن هنا كانت توجهات السعودية منذ الايام الاولى لانطلاقة الاجتماعات التحضيرية لانشاء مجلس التعاون تقوم على أساس التنسيق والتعاون بين دول الخليج العربي على الصعيد العسكري وتوحيد القدرات العسكرية, ولقد اقر مجلس التعاون في نظامه الداخلي وقراراته اللاحقة مبدئين اساسيين لتحقيق الامن الجماعي لاجرائه وهما المبدأ القاضي باعتبار العدوان على اي دولة عضو في المجلس يعد عدواناً على الجميع تلتزم حياله الدول الاعضاء بالتضامن مع الدولة المعتدى عليها , والمبدأ الثاني ضرورة التركيز على تحقيق الامن الذاتي الجماعي بما يعني ان مسؤولية الحفاظ على الامن والسلم في الخليج تقع على عاتق الجميع^٧.

وقد حظي التعاون العسكري والامني بأهتمام القيادة العسكرية السعودية وذلك انطلاقاً من قناعة راسخة بوحدة الهدف والمصير بينها وبين جميع دول المنطقة , ولعل من بين أبرز الاهداف التي كانت تسعى الرياض لتحقيقها في ظل سياسة الامن الدفاعي المشترك هي :

1- السعي لحماية امن وسلامة منطقة الخليج وتوفير سبل الاستقرار ضد التهديدات الخارجية .

2- انجاح عملية الدفاع الجماعي بين دول المنطقة سواء تعلق الامر ببناء القوات المسلحة او المساعدة على تنسيق صناعة القرار الجماعي اثناء ادارة الازمات الاقليمية .

3- تطوير القوات الخليجية الى المستوى الذي تصل فيه الى تحقيق الردع والتوازن والتعاون مع الاطراف الاقليمية على أن يكون دور هذه القوات دفاعي وليس هجومي^٨

وبهذا اتخذت السعودية عدة اجراءات امنية للحفاظ على امن الخليج منذ مطلع ثمانيات القرن المنصرم , حيث انها طرحت مشروع خطة الامن الجماعي العربي على دول الخليج والذي عرف بمشروع تحقيق الامن الجماعي وقد تضمن المشروع السعودي عدة نقاط جاءت كالآتي :

1- الامن الجماعي لا يمكن تحقيقه الا اذا تحقق الامن في كل دولة عربية وان تعرض امن تلك الدولة الى الخطر سنعكس على امن الدول الاخرى .

2- تدعيم التعاون الامني في مجال المعلومات في الدول الخليجية .

3- ان الامن في الخليج يتحقق بالقضاء على عمليات التخريب التي كانت تستهدف دول المنطقة.

4- ان الرياض مستعدة للتعاون مع بقية دول المنطقة من اجل تحقيق استقرار وامن جماعي^٩ .

وفي سؤال وجه اليه عن البُعد العسكري والامني لعلاقات المملكة مع دول الخليج العربية من عبر بوابة مجلس التعاون الخليجي وهل هي رغبة سعودية ليكون المجلس بديلاً عن جامعة الدول العربية قال وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز ان فكرة التجمع الخليجي هي فكر وإرادة شعبية، لا يمكن للزمن أو لأي خلاف أن يفرق شعب الخليج ومصالحه، والهدف منها دعم وتقوية الجامعة العربية , وقال "ان المجلس لا يشكل تكتلاً عسكرياً ضد أحد ولا تسعى المملكة لتحقيق ذلك ، إنما هدف السعودية من ذلك هو ردع لما يقال بأن هناك فراغاً في دول الخليج يحتاج إلى

قوة، لهذه الأسباب ولمصالح ورغبات شعوبنا وجدنا أنه كاحترام من القادة للشعوب لا بد من هذا التجمع، وأيضا من أجل إبعاد هذه المنطقة الحساسة عن أي تفكير من خارج الأمة العربية يرغب بسد الفراغ لأمن الخليج العربي^(٧). وهكذا كانت الرغبة لدى المملكة العربية السعودية تقضي بأنشاء تجمع سياسي - عسكري مع بقية دول الخليج العربية لمواجهة اي ازمة طارئة قد تحدث في المستقبل وتقليل الاعتماد على المساعدات العسكرية الاجنبية قدر الامكان.

المبحث الثاني: دور السعودية الامني في إطار مجلس التعاون الخليجي

وتأسيساً لذلك عقد رؤساء اركان دول المجلس اول اجتماع لهم في العاصمة الرياض يوم الحادي والعشرين من ايلول عام ١٩٨١م بناء على طلب المجلس الوزاري وتم رفع توصيات تتعلق بتعزيز التعاون العسكري فيما بين دول المجلس , وقد توالت الاجتماعات فيما بعد بدفع وتحفيز من الحكومة السعودية فاحتضنت العاصمة الرياض اجتماعات يوم العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٨١م واجتماع يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٨٢م واصدر المؤتمر قرارات للتعاون في مختلف المجالات العسكرية والدفاع المشترك كتبادل الدعم والمساندة وتبادل المعلومات وتوحيد مناهج الدورات العسكرية وفي مجال التدريب والتعليم والصيانة والتمارين المشتركة الجوية والبحرية^(٨).

كما احتضنت الرياض الاجتماع الاول لوزراء الدفاع في دول مجلس التعاون خلال المدة (٢٥ - ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٨٢م) بصالة الاجتماعات الرئيسية بنادي ضباط القوات المسلحة السعودية وقد كان في استقبالهم الملك خالد بن عبد العزيز , واثناء الاجتماع صرح الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي بأن لدى السعودية خطة عمل لتطوير واقع عمل المؤسسات العسكرية في منطقة الخليج العربي منها الدعوة الى تنسيق العمل العسكري المشترك بين الدول الاعضاء , وفيما يتعلق بتواجد القواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة اكد وزير الدفاع بأن دول تلتزم بسياسة عدم الانحياز والحياد التام , وذلك لسد الثغرات التي يمكن ان تتسلل منها اي قوات اجنبية مما يستوجب ضرورة التنسيق العسكري والامني وبناء قوة خليجية ذاتية لسد هذه الثغرات وبالتالي ابعاد الاخطار عن المنطقة^(٩).

ولعل اولي ثمار المشروع السعودي للتعاون العسكري والامني الجماعي لدول مجلس التعاون نجاح المملكة توقيع اتفاقيتين امينيتين مع كل من قطر والامارات العربية المتحدة يوم الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٨٢م لتنظيم التعاون والتنسيق الامني بين هذه البلدان^(١٠) وقد وصف عبد الرحمن بن حمد العطية السفير القطري لدى المملكة في تصريح خص به صحيفة الجزيرة السعودية نشر يوم السابع من اب عام ١٩٨٢م التوقيع على نص الاتفاقية الامنية بين البلدين بانها خطوة ايجابية لدعم العلاقات الثنائية الامنية , وأضاف بأن التصديق على مضامين الاتفاقية جاء متماشياً مع مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين كما تؤكد على عمق الروابط المتنامية دعماً للامن الخليجي وتنسيقاً للتعاون الامني والدفاعي بينهما^(١١) , وبخصوص تطبيق الاتفاقية مع الامارات بعث سعود الفيصل وزير خارجية السعودية برقية الى وزير الخارجية

الاماراتي راشد عبد الله تضمنت الخطوات الفعلية والعملية لتنفيذ نص الاتفاقية الامنية بين البلدين^(١٠).

أجرت المملكة السعودية اتصالات مكثفة مع دول الخليج العربية لاتخاذ السبل المناسبة لتعزيز الوحدة العسكرية والامنية فيما بينها وكانت الاجتماعات تتم على قدم وساق في سبيل تحقيق تلك الغايات , اذ عُقد الاجتماع الأمني الأول بين دول مجلس التعاون الخليجي في العاصمة السعودية الرياض خلال المدة (٢٣ - ٢٤ شباط عام ١٩٨٢م) للتسيق والتعاون، وقد تم التباحث حول صياغة مشروع امني نهائي يقوم على اساس تشكيل لجان أمنية متخصصة , كما نوقشت مسائل من قبيل أن التدخل من قبل أية جهة خارجية في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المجلس , وفي نهاية المطاف نجحت السعودية في التوقيع على اتفاقية ثنائية امنية مع جميع دول مجلس التعاون, وكانت مسودة هذه الاتفاقية المكونة من تسع وثلاثين مادة قد نصت على توحيد التشريعات الوطنية لدول المجلس وتسليم المجرمين والسماح بملاحقة المشتبه بهم الى مسافة ثلاثين ميلاً في عمق اراضي الدول المجاورة^(١١). وكتنفيذ عملي لمقررات الاجتماع وقعت الرياض اتفاقية امنية ثنائية مع سلطنة عمان يوم الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٨٢م بمقر وزارة الداخلية بالرياض. وقد اعتبر الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ان توقيع الاتفاقية يُعد جزءاً من التضامن بين الدول العربية وتم الاتفاق على عقد مؤتمرات دورية بين وزراء داخلية دول مجلس التعاون لتعزيز هذه الاتفاقيات^(١٢). وفي حديث له قال الامير نايف في معرض رده على سؤال بخصوص الاتفاقية الامنية بين السعودية ودول مجلس التعاون اشار ان هذه الاتفاقية الامنية لم تأتي من فراغ وانها نتيجة حاجة ملحة اتفقت عليها كل اطراف دول مجلس التعاون , ونفى ان تكون هذه الاتفاقية وسيلة هيمنة سعودية على امن دول المنطقة كما وصف الضجة المثارة حول هذه الاتفاقية بأنها ليست ضجة عفوية بقدر ما لها من معنى القصد منه هو الاساءة لامن المنطقة , وقال "ان الخلاف جاء من قبل دولة الكويت التي رفضت بندا واحداً كان قد نص على تسليم المطلوبين للعدالة بين دول المجلس"^(١٣).

المبحث الثالث: المؤسسات الامنية - العسكرية السعودية - الخليجية

المشتركة

لقد اعلن عن تشكيل مجلس اعلى لكلية الملك خالد العسكرية برئاسة ولي العهد الامير عبد الله بن عبد العزيز في منتصف اب عام ١٩٨٢م وتوسيع نطاق الدراسة في الكلية و وضع برامج دراسية جديدة منها توسيع عديد المقاعد للراغبين بالدراسة في الكلية من ابناء دول مجلس التعاون وتسري القوانين والتعليمات على هؤلاء كما على مواطني وأبناء السعودية^(١٤), كما أعلن عن الانتهاء من تشييد الكلية البحرية السعودية في منطقة الجبيل يوم التاسع عشر من اب عام ١٩٨٢م وقد اعلنت المملكة انها بصدد فتح باب الانتساب اليها لجميع ابناء دول مجلس

التعاون وذكرت وكالة الأنباء القطرية بالرياض إلى أن الكلية الجديدة ستضم جميع التخصصات البحرية لتخريج كوادر مؤهلة على أحدث النظم العلمية والتدريبية^(١٤).

وتماشياً مع المبادرة السعودية دعا نائب القائد العام للقوات المسلحة القطرية محمد عبد الله العطية جميع دول الخليج خاصة والدول العربية عامة إلى تحقيق السلم والامن في منطقة الخليج العربي وذلك في اطار التنسيق والتعاون مع جميع القيادات العسكرية والامنية الخليجية ودعا إلى تطوير جيوش تلك الدول وقال ان عليها ان تركز وباهتمام على التصنيع العسكري العربي سواء فيما يتعلق بتصنيع وانتاج قطع الغيار او الذخائر او المعدات وجميع المستلزمات القتالية وبالتالي تستغني عن الحاجة الخارجية في مجال التصنيع العسكري , واذاف "ان علينا الاطمئنان إلى قدرة وامكانيات شعوبنا واننا لسنا بأقل من غيرنا قدرة على التصرف والمواجهة"^(١٥) بالمقابل اكد وزير الاعلام البحريني طارق المؤيد ان دول مجلس التعاون جادة في تبني وجهة النظر السعودية في بناء قوتها الدفاعية وتنظيمها وان دول المجلس قادرة على الدفاع عن نفسها وحماية اراضيها ضد اي عدوان خارجي وهي بصدد عقد المؤتمرات والاجتماعات الدورية في سبيل وضع جميع سياسات الدفاع والامن الجماعي موضع التنفيذ^(١٦).

وتحقيقاً لتطبيق ما ورد بالاتفاقيات الامنية الثنائية بين السعودية ودل مجلس التعاون وصل إلى الطائف يوم الرابع عشر من اب عام ١٩٨٢م ولي العهد و وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة القطرية حمد بن خليفة ال ثاني بدعوة من قبل وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز وقد تداول الطرفان ما تضمنته الاتفاقية الامنية الثنائية بين السعودية وقطر وفي ختام الزيارة صدر بيان صحافي اعلنت فيه كل من قطر والسعودية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في السابق بخصوص تشكيل لجان عسكرية وامنية عالية المستوى ونسخ تجربة هذه الاتفاقية وتعميمها على جميع دول مجلس التعاون خلال الاجتماعات المقبلة^(١٧) وقد زار الوفدان قاعدة الملك عبد العزيز البحرية في منطقة الجبيل واطلعا على استكمال تجهيز الاليات والمستلزمات العسكرية من سفن وزوارق بحرية ومعدات عسكرية^(١٨).

وفي السياق ذاته وجه الملك فهد بتاريخ العشرين من اب عام ١٩٨٢م رسالة إلى جميع قادة دول مجلس التعاون الخليجي احتوت مضامينها التأكيد على العلاقات الراسخة بين شعوب المنطقة وكدت على اهمية التنسيق والتعاون والتشاور المستمر بينهما في اطار التعاون الامني والدفاعي لحفظ امن المنطقة , كما تطرقت الرسالة إلى مناقشة بعض القضايا العربية وعلى راسها الحرب العراقية - الايرانية^(١٩) وفي رده على ابعاد التعاون والتنسيق الدفاعي والعسكري بين دول مجلس التعاون وأهدافه ومنطلقاته الأساسية ومدى قدرة دول الخليج على تشكيل قوة عسكرية قادرة على حماية نفسها بنفسها مع ضعف الامكانيات البشرية والبنى التحتية , قال وزير الدفاع الامير سلطان اثناء لقاء صحفي مع صحيفة عكاظ السعودية يوم الحادي عشر من تشرين الاول عام ١٩٨٢م "يخطئ من يقول إن دول المجلس فقيرة في قوتها البشرية إذا كان الاستدلال بحجم العمالة الأجنبية فيها فهذا شأن كل الدول التي حققت معدلاً جيداً في التنمية سواء كانت كثيرة أو قليلة السكان وهذا ليس وفقاً عليها بل حتى الدول الصناعية لديها عمالة أجنبية بحجم لا يستهان به", أما بالنسبة للقوات المسلحة فأصبحت تعتمد على النوع أكثر من الكم , واذاف

"ففي هذا العصر نظام السلاح المتطور تقنياً هو في حد ذاته لا يحتاج إلى طاقة بشرية كبيرة ويتميز بفعالية عالية جداً وهذا ما أصبحنا نعتمد عليه وعلى شبابنا" , وحول سؤاله بخصوص إن دول الخليج تستعين بقوات غير خليجية لتعويض النقص قال الامير سلطان "لقد سمعنا الكثير من هذا الكلام وواضح أن المقصود من هذا التركيز هو التشكيك في قدرتنا فالفراغ وهم بدده توجه قادتنا في بيانهم الأساسي يوم قيام مجلس التعاون حيث قرروا إبعاد المنطقة عن نفوذ وصراع القوى العظمى وأن الدفاع عن المنطقة مسؤولية دولها"^{٢٠}.

وخلال يومي العاشر والحادي عشر من تشرين الاول عام ١٩٨٢م افتتح الامير سلطان بن عبد العزيز اعمال الاجتماع الثاني لوزراء دفاع دول مجلس التعاون وتمت مناقشة عدد من الامور المطروحة على جدول اعماله من بينها التنسيق العسكري المشترك وانشاء قوة عسكرية موحدة تكون بديلاً عن القوات الاجنبية في المنطقة^{٢١} وخلال المدة (١٧ - ١٨ تشرين الاول عام ١٩٨٢م) احتضنت الرياض الاجتماع الثاني لوزراء داخلية دول مجلس التعاون وتم التباحث حول مشروع الاتفاقية الامنية الموحدة التي اطلقتها السعودية خلال الاجتماع الاول لوزراء الداخلية في الرابع والعشرين من شباط من العام نفسه وتم تدارس توصيات اللجان الامنية وبعد تناول وجهات النظر التي تناولها التقرير الخاص بالامير نايف تمت التوصية بمواصلة الاجتماعات حتى اكتمال اللمسات النهائية للمشروع , كما تمت مناقشة مشروع لجنة الخبراء بخصوص انشاء مركز معلومات امني للاستفادة منه في اعداد الكوادر الوطنية المؤهلة وفق متطلبات العمل الامني الجماعي وقرروا الموافقة عليه وتكليف الامانة العامة بالبدء بالخطوات من اجل اعداد الدراسات المطلوبة^{٢٢}.

كانت مواقف عموم دول مجلس التعاون ازاء المشاريع الامنية والعسكرية السعودية قد عززت من ثقة الرياض واعطتها دافعاً وسبباً قوياً في سبيل المضي قدماً في تنفيذ تلك المشاريع على ارض الواقع , ففي تصريح له لصحيفة الجزيرة السعودية نشر يوم العشرين من كانون الاول عام ١٩٨٢م قال وزير الدولة للشؤون الداخلية بدولة الامارات العربية المتحدة حموده بن علي "ان التنسيق بين بلاده وبين السعودية في المجال الامني والدفاعي قائم على قدم وساق واكد ان العلاقات الثنائية التي تربط الامارات بدول المجلس سيما السعودية كانت ولا زالت مستقرة ومتطورة" , فيما اشاد بالطروحات التي قدمتها الرياض في مجال تحقيق الامن الدفاعي والجماعي لعموم دول المنطقة^{٢٣} وبتاريخ الثالث والعشرين من كانون الاول عام ١٩٨٢م اكد خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس وزراء البحرين ان قوة مجلس التعاون الخليجي جزء لا يتجزء من قوة الامة العربية ككل وقال ان التنسيق بين دول المجلس قائم فعلاً خاصة في المجالات العسكرية والامنية لمواجهة اي تهديد تتعرض له المنطقة وقد اشاد ال خليفة بالدور السعودي في تحقيق غايات واهداف الدول الاعضاء لبناء ترسانة عسكرية ومنظومة امنية متكاملة تعتمد الذات الوطنية بعيداً عن التوجهات نحو الغرب^{٢٤}.

وفي اطار تحديث وتطوير المشاريع الامنية والعسكرية المشتركة تفقد الملك فهد مدينة الملك فهد العسكرية في المنطقة الشرقية يوم الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٨٩م وخلال حديث له اكد مرة اخرى ان الرياض تسعى لضمان امن وسلامة جميع دول المنطقة وهي حرة

غير مقيدة لا بدولة ولا باتفاقيات سرية او علنية في جلب وشراء الاسلحة وان التزامها الوحيد هو العمل على ان يكون لها جيش قوي بالتعاون مع جميع دول المنطقة لحماية امنها واستقرارها والدفاع عنها في الظروف الحرجة او حالة تم الاعتداء على اية دولة عضو في مجلس التعاون^(٢) وقد وضع الملك فهد الحجر الاساس لمباني اسراب طائرات التورنادو وشهد استعراضاً جوياً لاسراب طائرات التورنادو و (F - 5) و (F - 15) والهوك وطائرات الانذار المبكر واوكس^(٣) وفي السياق ذاته وفي صباح يوم الاول من نيسان عام ١٩٨٩م زار الامير سلطان وزير الدفاع قاعدة الملك فيصل البحرية وحظر استعراضاً جوياً للطائرات البحرية واستمع لموجز عن ابرز خصائص وسمات هذه الطائرات وقد ادلى قائد القاعدة العقيد طيار الركن منصور بن بندر بن عبد العزيز بتصريح قال فيه ان زيارة الامير سلطان للقاعدة تأتي انطلاقاً من حرص المملكة ورغبتها للوقوف على تقدم هذه الوحدات وتذليل الصعاب التي قد تواجه تمكينها من اداء واجباتها ومهامها على الوجه المطلوب ثم اردف بالقول "ان القاعدة وما تحويه من معدات عسكرية ما هي الا نقطة شروع في سبيل تعميم فكرة انشاء القواعد البحرية في جميع دول منطقة الخليج العربي ان ما يهمننا هو الحفاظ على امن وسلامة مياه دول مجلس التعاون اذا تعرضت لاي خطر او تهديد امني قد تتعرض له دولنا"^(٤) وفي اليوم التالي الثاني من نيسان تفقد وزير الدفاع قاعدة الملك عبد الله الجوية بالمنطقة الغربية واعلن ان المملكة مستمرة في تسليح قواتها المسلحة وقوات درع الجزيرة و اضاف ان العمل جاري على تعزيز الشراكة الدفاعية بين الرياض ودول مجلس التعاون , كما القى العقيد الطيار منصور بن بندر بن عبد العزيز قائد القاعدة كلمة اكد خلالها على الاستمرار بالنهج المشترك الذي تسلكه المملكة وقال "ان القاعدة الجوية تعد انطلاقة جديدة في مسار تحقيق التعاون العسكري والامن بين دول مجلس التعاون"^(٥).

المبحث الرابع: دور السعودية في انشاء قوات درع الجزيرة

بعد ان بدأت ايران تضع تهديداتها موضع التنفيذ على الصعيد العسكري عن طريق استهداف الناقلات النفطية الخليجية والاجنبية في مياه الخليج باشرت دول المجلس بتعزيز قواتها العسكرية , والعمل على تقوية الروابط الخليجية في اطار استراتيجيات عسكرية مشتركة وشاملة , اذ شكل اعضاء مجلس التعاون في الخامس والعشرين من كانون الاول عام ١٩٨٢م قوات درع الجزيرة او قوات التدخل السريع لمواجهة الطوارئ كقوة عسكرية للدفاع المشترك واختيرت منطقة حفر الباطن في السعودية مقراً لها^(٦) وقد صرح الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد دولة الامارات ان تشكيل هذه القوة جاء انطلاقاً من رغبة دول مجلس التعاون لكي تظهر للعالم تصميمها للدفاع عن مصالح بلادها وسيادتهم و اضاف ان امن المنطقة لا يحتاج الى دعم واسناد من دول اجنبية او تدخل او وصاية وبالتالي فان امن منطقة الخليج هو جزء لا يتجزء من امن العالم العربي ككل^(٧) وقد تألفت قوات درع الجزيرة من فرقة مشاة الية بكامل اسنادها وهي (المشاة والمدركات

والمدفعية وعناصر الدعم القتالي) وتتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة يقدر بحوالي خمسة الاف جندي من عناصر مجلس التعاون وكان اغلبهم من القوات العسكرية السعودية^{٣٦}. ولكي تحقق هذه القوات الناشئة اهدافها المعلنة وحتى يتم اختبار مدى قدرتها على الدفاع عن امن المنطقة اذا دعت الظروف لتدخلها , اجريت خلال المدة (١١ - ٢٠ من تشرين الاول عام ١٩٨٣م) تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة تم تنفيذها على الاراضي السعودية وشارك فيها قرابة ٤٠٠٠ جندي منهم ١٠٠٠ جندي سعودي , وقد ذكرت التقارير الصحفية قادة دول مجلس التعاون قد اعلنوا ان فريقاً يمثل القوة الجوية الكويتية قد غادر الكويت متوجهاً الى الاراضي السعودية للمشاركة في مناورات درع الجزيرة وقد تمثلت تلك القوة بطائرات سكاى هوك (Skyhawk) و سكوا درون (Squadron) بمشاركة طائرات (F- 15) السعودية^{٣٧} وسبع طائرات نوع (C- 130) وقد توزعت مناطق المناورات في مدن تبوك وصحاري جدة ومناطق التدريب في الحمراء غرب المدينة المنورة^{٣٨} وقد شاركت جميع دول المجلس في المناورات بحضور قادة و وزراء الدفاع للدول الخليجية الست , وقد علق زير دفاع دولة الامارات الشيخ محمد بن راشد على تلك التدريبات بالقول ان مناورات درع الجزيرة المقامة على الاراضي السعودية ما هي الا رسالة لكل من يحاول النيل من امن دول المنطقة و اضاف " انا على يقين بأن هنالك عيون تترصد تحركات جيوش دول المجلس وانا على علم بذلك"^{٣٩} وقد شاركت الامارات بواقع كتيبتين بقيادة العميد احمد سالم الكعبي^{٤٠} , فيما خصصت عمان كتيبة مدفعية واسلحة دعم ونقل جوي^{٤١}.

وخلال انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الاعلى خلال المدة (٧ - ٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٣م) تم الاتفاق بمبادرة سعودية رفعت الى الامانة العامة على انشاء صناعة سلاح خليجية مشتركة وكان الهدف من وراء هذه الصناعة هو محاولة تطوير صناعة السلاح الخليجي ومحاولة تحقيق درجة من الاستقلالية في التسلح وتوحيد اداة القتال بين الجنود الخليجين والقضاء على التبعية لمصادر التسليح^{٤٢} وبتاريخ الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٣م اجتمع رؤساء اركان دول مجلس التعاون في الرياض لاجراء مشاورات حول التقييم الشامل لمناورات درع الجزيرة ودراسة كيفية توحيد مناهج تدريب الجيوش المشاركة وتقرير انشاء معاهد عسكرية بهدف توحيد التسليح وتوسيع مشروعات التصنيع الحربي^{٤٣} , وخلال الاجتماع الثالث لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بالرياض يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٣م بحث ممثلوا الدول الاعضاء تطورات الاتصالات حول الاتفاقية الأمنية الشاملة وقرروا تنفيذ قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة التي عقدت في البحرين في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ دعوة لجنة الخبراء للاجتماع خلال أسبوعين لإتمام بعض الجوانب المتعلقة بالاتفاقية الأمنية تمهيداً لإنجازها^{٤٤}

وخلال تصاعد وتيرة الحرب العراقية - الايرانية وازمة حرب الناقلات النفطية زادت التوقعات بأن دول الخليج سوف تلجأ الى دول الغرب من اجل حمايتها , غير ان الرياض التي كانت تنزع عن فكرة الاكتفاء العسكري كانت تستند الى جملة معطيات جعلتها تركز اهتمامها على هذا الجانب وترك خيار الاستعانة بالقوات الاجنبية الى اوقات الازمات الصعبة للغاية ولعل من

بين تلك المعطيات هي ما تم بناؤه من قوة عسكرية خلال السنوات التي سبقت حرب الخليج الاولى كما ان فتح اسواق بيع السلاح العالمية على مصراعيه امام دول الخليج جعلها تستغني عن الاستعانة بطلب دعم و وجود قوات اجنبية على اراضيها وبحسب احد التقارير العسكرية فان دول الخليج كانت تملك حتى عام ١٩٨٤م ما يقارب ٩١٦ دبابة و ٢٧٥٠ ناقلة جنود مدرعة و ٣١١ طائرة ميراج (Mirage) و ٢٠٠ طائرة هيلوكوبتر , بالاضافة الى شبكات صواريخ مضادة للطائرات من نوع هوك وكروتال ورايبر^(١) فالسعودية مثلاً تمتلك حتى نهاية عام ١٩٨٤م ٣٠٠ دبابة نوع (A-M-X-30) و ١٥٠ دبابة نوع (M-60) و اربع سفن حربية و تسعة زوارق هجومية مسلحة^(٢). وخلال الاجتماع الثالث لوزراء الدفاع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بالدوحة يومي العشرين والحادي والعشرين من شباط عام ١٩٨٤م , استمع المؤتمر الى تقرير وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز بخصوص استراتيجية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , وقد اعلن خلال مؤتمر صحفي على هامش الاجتماع ان وزراء الدفاع أصدروا توجيهاتهم الى الأمانة العامة لمجلس التعاون لبناء هذه الاستراتيجية عن طريق وضع خطة ودراسة من قبل اللجنة العسكرية بالأمانة , مشيراً إلى أن وزراء الدفاع أكدوا ضرورة التركيز على التدريب وبناء المقومات الوطنية والاعتماد على الذات, وأضاف أن مجموعة من قرارات وتوصيات وزراء الدفاع قد أخذت الصيغة الدستورية تمهيداً لرفعها إلى مؤتمر القمة القادم لدول مجلس التعاون فيما سيأخذ البعض الآخر من القرارات طريقة إلى التنفيذ^(٣)

تعد قوات درع الجزيرة من بين ابرز الانجازات التي حققتها السعودية بالتعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , وفي اعقاب نجاح المناورات العسكرية المشتركة الاولى لهذه القوات , اعلن في نيسان عام ١٩٨٤م عن اقامة مناورات جوية مشتركة بين الكويت والبحرين وقطر والسعودية وسلطنة عمان , وبتاريخ الثالث عشر من نيسان عام ١٩٨٤م علق سيف بن حمد البطاشي وكيل وزارة الخارجية في سلطنة عمان على التمارين والمناورات العسكرية المشتركة بالقول ان تلك الفعاليات العسكرية تخدم امن المنطقة الى حد بعيد وطالب بالاستمرار في هذا المجال "ليؤكد لدى اعداء المنطقة او لتكون لهم الخبرة والمعرفة بأن هذه المنطقة جادة كل الجدية في ان تدافع عن ترابها بأي طريقة"^(٤)

وخلال اجتماع لرؤساء اركان دول الخليج في حزيران عام ١٩٨٤م , تم الاتفاق على تطوير قدرات قوات درع الجزيرة , وفي اجتماع المجلس الاعلى في قمة الكويت في العشرين من تشرين الثاني من العام نفسه تم التصويت على ان تكون السعودية مقراً دائماً لقوات درع الجزيرة ولتدريباتها , وقد تم اعداد تقرير عسكري على درجة كبيرة من الاهمية تمهيداً لعرضه على ملوك ورؤساء الدول الاعضاء بالمجلس وقد تناول التقرير ايجابيات وسلبيات المناورات العسكرية التي من المفترض اجراؤها على الاراضي السعودية لهذه القوة وبالتحديد في حفر الباطن وقد تضمنت المناورات على انزال مظلي للجنود والمعدات وتدريبات على التحركات السريعة والغطاء الجوي بالاضافة الى تدريبات على عمليات هجوم ليلية^(٥)

وخلال المدة (١٨ - ١٩ ايلول عام ١٩٨٤م) احتضنت مدينة ابها اجتماع مشترك لوزراء الدفاع والخارجية بدول مجلس التعاون وقد ترأس الاجتماع الامير سلطان بن عبد العزيز وتمت مناقشة تنفيذ مراحل التعاون الدفاعي وتدارسوا توصيات اللجان الفنية المختصة لاسيما ورقة السياسة الدفاعية التي كان قد اعدّها الخبراء بالقوات المسلحة في الدول الاعضاء , وقد تلى الامير سلطان تقرير حول الاسس التي تقوم عليها الورقة الدفاعية وهي سياسة الاعتماد على الذات وتحمل ابناء دول المجلس مسؤولية الدفاع عن "حريتهم واستقلالهم والمحافظة على سيادة دولهم" ورفض التدخل الخارجي في شؤون المنطقة^(٤٦).

وإثناء انعقاد القمة الخامسة لدول مجلس التعاون في كانون الاول عام ١٩٨٤م في الكويت تصدر موضوع التنسيق الدفاعي والامني بين دول المنطقة اولويات الاجتماع , وقد تبني المؤتمر ما تمخض عنه اجتماع وزراء دفاع دول المجلس الذي عقد بمدينة ابها بالسعودية و التوصية بتشكيل لجان متخصصة من اجل التوصل الى بناء قيادة عسكرية خليجية واحدة وتوحيد السلاح , فمع ارتفاع ضراوة نيران الحرب العراقية - الايرانية واستهداف المنشآت النفطية اصبحت مسألة امن الخليج حاجة ملحة للغاية , لاسيما وان زعماء الخليج باتوا يدركون تماماً أن اي تدخل اجنبي تحت ستار حماية مضيق هرمز و ضمان حرية الملاحة في الخليج لن يكون في نهاية الامر سوى بداية اضطراب امن المنطقة^(٤٧).

لقد تحملت السعودية العبئ الأكبر بخصوص تنفيذ المشاريع العسكرية والامنية المشتركة سيما فيما يتعلق بالجانب المادي او الدبلوماسي , ففي لقاء صحافي اجريته صحيفة الوطن العربي يوم السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٥م مع وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز اجاب على سؤال بخصوص موقف قوات درع الجزيرة ازاء تهديد قد تتعرض له اي دول من دول مجلس التعاون قال ان من يعتقد ان انشاء قوات درع الجزيرة قد تشكلت لاي سبب غير درء الاخطار الخارجية هو مخطئ في ظنه واعتقاده وقال ان هذه القوة قد تم انشاؤها لتمكين المجلس من الدفاع عن شعوبه واراضيه و ثرواته وتأكيد ان دول مجلس التعاون ما هي الا كيان واحد يواجه الاخطار بجهود جماعي منسقة على مختلف الاصعدة سواء على الصعيد السياسي او العسكري او حتى الاقتصادي , وفي معرض جوابه على سؤال من يقرر تحريك وتدخل هذه القوة قال ان هنالك تسلسلاً اجرائياً قد تم الاتفاق عليه بين قادة دول المجلس لتحريك هذه القوة عن الحاجة و اضاف ان المملكة كانت قد "انفقت بسخاء" على بناء هذه القوة لتصل الى مصاف القوات العصرية المتطورة^(٤٨) إذ بلغت نفقاتها العسكرية حتى نهاية عام ١٩٨٥م ما يقارب ٢٢,٦ بليون دولار اي بنسبة ١٩% من الناتج القومي^(٤٩) وهو ما دفع عدد من دول مجلس التعاون لزيادة حجم المساعدات المالية التي قدمتها في سبيل تطوير وتحديث القوات الخليجية المشتركة , اذ بلغ مجموع ما نفقته الكويت خلال عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٦م ما مقداره ٢٦١,٤ مليون دينار كويتي لاستكمال مشتريات الاسلحة والتوسع في اصناف الجيش كما تم تخصيص مبلغ وقدره ١٤٢,٤ مليون دينار اي ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار لقضايا الامن الداخلي^(٥٠).

وفي اعقاب نهاية حرب الخليج الثانية وخلال قمة الكويت الثانية عشرة في كانون الاول عام ١٩٩١م , تابع قادة دول الخليج خطوات انشاء جيش خليجي موحد سيما بعد الفشل الذريع الذي

مُنبت به قوات درع الجزيرة بتشكيلاتها السابقة وعدم كفايتها وقدرتها على صد الهجوم العراقي على الكويت , وعرض السلطان قابوس تقريراً عن الترتيبات الامنية المستقبلية للمنطقة ومنذ ذلك الحين بدا ان هنالك اهتماماً متزايداً من قبل دول الخليج بمسألة الدفاع والتسلح^(٥).

الخاتمة

لقد حسمت المملكة العربية السعودية موقفها ازاء العديد من القضايا والاحداث السياسية التي كانت قد مرت بها المنطقة واعربت مراراً وتكراراً عن موقفها الثابت ازائها سيما وان كثير من تلك الاحداث كان قد مس الامن لاقومي لمنطقة الخليج منها حربي الخليج الاولى والثانية وتدابيراتها على امن المنطقة لذا ومن خلال بحثنا وجدنا ان السعودية كانت قد عززت من جانب قدراتها السياسية والعسكرية بالاشتراك مع دول المنطقة في سبيل مواجهة الاثار السبية التي نجمت عن تلثم الحربين وهذا لا يعني بالضرورة التخلي عن الاستعانة بالقوى الاجنبية التي كانت تعتبرها صديقة وحليفة لها وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

كان للملكة العربية السعودية دور بارز وحيوي بل ومؤثر في كثير من الاحيان في بلورة اسس وقواعد النظام الداخلي لمجلس التعاون الخليجي الذي انبثق عام ١٩٨١م من خلال ما طرحته من رؤى وافكار خلال المدة التي اعقبت التأسيس الرسمي للمجلس عبر الحوارات والمفاوضات وتقديم المقترحات التي من شأنها ان عجلت في اتضاح الرؤية امام قادة دول الخليج العربية وبالتالي ترسيخ مفهوم الامن الجماعي على جميع الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

لقد تميزت السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج العربية خلال المدة ١٩٨٢ - ١٩٩١م بسمات وخصائص لا يمكن لأي باحث متخصص ان يتجاهلها من بين تلك السمات هي الثبات على ما قدمه قادتها في السابق من ان قضايا امن الخليج تعد في مقدمة الامور التي يجب الاهتمام بها وايلائها اهمية كبيرة بعيداً عن التجاذبات والصراعات الاقليمية والدولية سيما وان المنطقة كانت قد مرت خلال المدة المذكورة بأحداث سياسية صاخبة للغاية.

Conclusion

The Kingdom of Saudi Arabia has decided its position on many of the issues and political events that the region has gone through and has repeatedly expressed its firm stance towards it, especially since many of those events had affected the security of my people in the Gulf region, including the first and second Gulf wars and their repercussions on the region's security. Our research, we found that Saudi Arabia had strengthened its political and military capabilities, in conjunction with the countries of the region, in order to confront the negative effects that resulted from these two wars, and this does not necessarily mean abandoning the use of foreign powers that it considered its friend and ally, especially the United States of America

The Kingdom of Saudi Arabia had a prominent, vital, and often influential role in crystallizing the foundations and rules of the internal system of the Gulf Cooperation Council, which emerged in 1981 CE through the visions and ideas it presented during the period following the formal establishment of the Council through dialogues, negotiations and the presentation of proposals that would have accelerated In clarifying the vision before the leaders of the Arab Gulf states, and thus consolidating the concept of collective security at all social, economic, political and military levels

The foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia towards the Arab Gulf states during the period 1982 - 1991 AD was characterized by features and characteristics that no specialized researcher can ignore. Among these features is the persistence of what its leaders previously presented that Gulf security issues are at the forefront of matters that must be taken care of. Giving them great importance away from regional and international tensions and conflicts, especially since the region had gone through during the aforementioned period very loud political events

هوامش البحث

- ١ للتفاصيل ينظر : شاهر الرواشدة , دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان , (عمان , دار الأبداع للنشر , ١٩٩٠م) , ص ٦٠ - ٦١ .
- ٢ للتفاصيل ينظر : الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , مجلس التعاون لدول الخليج العربية , الذكرى الاولى لمجلس التعاون الخليجي , (الرياض : مطابع الاوفيسيت الاهلية , ١٩٨٢م) , ص ٨٥ .
- ٣ حمد بن محمد ال رشيد , السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج , اطروحة دكتوراه , (كلية العلوم السياسية والاعلام , ٢٠١٢م) , ص ٢٠٠ - ٢٠١ .
- ٤ للتفاصيل ينظر : بدر برغش عواد الزويبي , حرب الخليج الثانية واثرها على الامن القومي العربي , رسالة ماجستير , (المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية : قسم الدراسات السياسية , ٢٠٠٥م) , ص ٤٤ .
- ٥ انظر نص اللقاء الصحافي : "الحوادث" (مجلة) , ٤ فبراير ١٩٨٢م .
- ٦ زين امين , مجالات التعاون التي نص عليها مجلس التعاون الخليجي , "البلاد" (جريدة) , الرياض , العدد ٢٢٢ , ١٦ كانون الاول ٢٠١١م .
- ٧ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , محاضر مجلس التعاون الخليجي , الاجتماع الاول لوزراء الدفاع في دول مجلس التعاون , الرياض , ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٨٢م .
- ٨ للتفاصيل ينظر : شاهر الرواشدة , المصدر السابق , ص ٧٠ .
- ٩ انظر نص تصريحه : "الجزيرة" (جريدة) , الرياض , العدد ٣٦١٦ , ٧ اغسطس ١٩٨٢م .
- ١٠ "المصدر نفسه , العدد ٣٦١٧ , ٨ اغسطس ١٩٨٢م .
- ١١ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , مجلس التعاون لدول الخليج .. , ص ٩٤ ؛ كاتب فهد بن براك الرشيد , العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي ١٩٦١ - ٢٠٠٢م , اطروحة دكتوراه , (جامعة مؤته : كلية الدراسات العليا , ٢٠١٣م) , ص ١٢٨ .
- ١٢ للتفاصيل ينظر : شاهر الرواشدة , المصدر السابق , ص ٧١ .
- ١٣ "الجزيرة" (جريدة) , العدد ٣٧٥٣ , ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢م .
- ١٤ للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه , العدد ٣٦٣٧ , ٢٨ اغسطس ١٩٨٢م , ص ٥ .
- ١٥ المصدر نفسه , ١٩ اغسطس ١٩٨٢م .
- ١٦ انظر نص تصريحه : المصدر نفسه , العدد ٣٦٣٦ , ٢٧ اغسطس ١٩٨٢م , ص ٣ .
- ١٧ انظر نص تصريحه : المصدر نفسه , العدد ٣٧٢٩ , ٥ ديسمبر ١٩٨٢م , ص ٣ .
- ١٨ المصدر نفسه , العدد ٣٦٤٢ , ١٥ اغسطس ١٩٨٢م , ص ٣ و ص ٢٦ .
- ١٩ للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه , العدد ٣٦٢٧ , ١٨ اغسطس ١٩٨٢م .
- ٢٠ المصدر نفسه , العدد ٣٦٣١ , ٢٢ اغسطس ١٩٨٢م ; العدد ٣٦٣٢ , ٢٣ اغسطس ١٩٨٢م .
- ٢١ انظر نص اللقاء : "عكاظ" (جريدة) , ٢٣ ذو الحجة ١٤٠٢هـ .

٢٢ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , محاضر مجلس التعاون الخليجي , الاجتماع الثاني لوزراء الدفاع في دول مجلس التعاون , الرياض , ١٠ - ١١ اكتوبر ١٩٨٢ م .

٢٣ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , محاضر مجلس التعاون الخليجي , الاجتماع الثاني لوزراء الداخلية في دول مجلس التعاون , الرياض , ١٧ - ١٨ اكتوبر ١٩٨٢ م ؛ مجلس التعاون الخليجي , وثائق مجلس التعاون الخليجي , (ابو ظبي : وزارة الثقافة والاعلام , ١٩٨٤ م) , ص ١٩٤ .

٢٤ انظر نص تصريحه : "الجزيرة" (جريدة) , العدد ٣٧٤٤ , ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢ م .

٢٥ للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه , العدد ٣٧٤٨ , ٢٤ ديسمبر ١٩٨٢ م , ص ٣ .

٢٦ انظر نص خطابه : "التضامن" (مجلة) , العدد ٣٠٣ , السنة السادسة , ٣٠ كانون الثاني

١٩٨٩ م , ص ١٠ ؛ "الوطن العربي" (مجلة) , العدد ٩٩ , السنة الثانية عشرة , ٣ شباط ١٩٨٩ م , ص ٢١ .

٢٧ المصدر نفسه

٢٨ "الجزيرة" (جريدة) , العدد ٦٠٣٠ , ٢ نيسان ١٩٨٩ م , ص ٦ .

٢٩ للتفاصيل عن تطوير القدرات العسكرية السعودية ينظر : "الجزيرة" (جريدة) , العدد

٦٠٣١ , ٣ نيسان ١٩٨٩ م , ص ٦ ؛ العدد ٦٠٣٣ , ٥ نيسان ١٩٨٩ م , ص ١٥ .

٣٠ للمزيد ينظر :

F.C.O,8\4935 , To Routine FCO,No , 225 ,(3 september 1983),p.16

؛ فهد منصور النويصر , واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية , رسالة ماجستير , (جامعة الشرق الاوسط الاردنية : كلية الاداب والعلوم , ٢٠١٣م) , ص ٨٩ .
٣١ للمزيد ينظر :

F.C.O,8\4935 , To Routine FCO,No , 214 ,(24 september 1983),p.15

٣٢ للتفاصيل ينظر : خضير ابراهيم سلمان و عبد الغني محمد عبد العزيز , اهم متغيرات تطور منظومة الامن الخليجي للمدة ١٩٨١ - ٢٠١٢ م , " السياسة الدولية" (مجلة) , الجامعة المستنصرية , العدد ٣٥ - ٣٦ , ٢٠١٧ م , ص ١٣٧ ؛ محمد صادق , امن الخليج العربي الواقع وافاق المستقبل , (القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر , ٢٠١٤ م) , ص ١٧٦ - ١٧٨ .

٣٣ للتفاصيل عن الموضوع ينظر :

F.C.O,8\4935 , From R.J,Muscat,(24 November 1983) , P.8

٣٤ للتفاصيل عن الموضوع ينظر :

F.C.O,8\4935 , From ,COMMCEN To, Moduk , No, u2g\867,(10

October 1983) , P.10 .

٣٥ للتفاصيل عن الموضوع ينظر:

F.C.O,8\4935 To Routine FCO,No , 135 ,(3 October 1983), P.13

٣٦ للتفاصيل عن الموضوع ينظر :

F.C.O,8\4935 , To Routine FCO,No , 226 ,(1 October 1983),p.14

٣٧ للمزيد ينظر :

F.C.O,8\4935 , From H.M. Ambassador , Muscat ,To Routine FCO,No ,
021\1 ,(3 January 1983),p.30

٣٨ بوزر أمباركة , مجلس التعاون الخليجي بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة ١٩٨١-
١٩٩١ م ، رسالة ماجستير , (جامعة بوضياف : كلية العلوم الأنسانية والأجتماعية ، ٢٠١٨ م) ،
ص ٥٩ - ٦٠ .

٣٩ عن الموضوع ينظر :

F.C.O,8\4935 , From , Abu Dhabi To Routine Mudok , No
(170800z),(October 1983), P.9

؛ كمال صلاح عواد الحازمي الحربي , تطوير نظام الامن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ,
رسالة ماجستير , (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , ٢٠٠٣ م) ، ص ١٧٨ .

٤٠ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , الاجتماع الثالث لوزراء الداخلية بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض ، ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ١٩٨٣ م .

٤١ للتفاصيل ينظر : شاهر الرواشدة , المصدر السابق , ص ٨١ - ٨٢ . .

٤٢ للتفاصيل عن حجم القوة العسكرية لدول الخليج ينظر : المصدر نفسه , ص ٨٣ - ٨٨

٤٣ للتفاصيل ينظر : الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , الاجتماع الثالث لوزراء
الدفاع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدوحة ٢٠ - ٢١ فبراير ١٩٨٤ م .

٤٤ للتفاصيل ينظر : " الجزيرة " (جريدة) ، العدد ٤٥٨١ ، ١٤ ابريل ١٩٨٥ ، ص ٣ .

٤٥ للتفاصيل ينظر : " الدستور " (مجلة) ، العدد ٣٤٥ ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٨٤ م ، ص ١٦ -
١٧ ؛ شاهر الرواشدة , المصدر السابق , ص ٤٧ ؛ عزت عبد الواحد سيد , امن الخليج

العربي في التسعينات , دراسة للسياسات الامنية لكل من السعودية والكويت والامارات ,
اطروحة دكتوراه , (جامعة القاهرة , ٢٠٠٨ م) ، ص ٣٥٣ ؛ محمد السعيد ادريس , النظام

الاقليمي للخليج العربي , (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٠ م) ، ص ٤٩٥ .

٤٦ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , محاضر مجلس التعاون الخليجي ,
اجتماع مشترك لوزراء الدفاع والخارجية بدول مجلس التعاون , ابها , ١٨ - ١٩ سبتمبر
١٩٨٤ م .

٤٧ للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه , العدد ١١٩ , ٥ كانون الاول ١٩٨٤ م , ص ٢٩ .

٤٨ للتفاصيل ينظر : " الوطن العربي " (مجلة) ، العدد ٤١٣ ، السنة الثامنة ، ١٧ كانون الثاني
١٩٨٥ ، ص ٣٠ .

٤٩ لتفاصيل ينظر : وليد حمدي الاعظمي , العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥ - ١٩٩١م , (لندن : دار الحكمة , ١٩٩٢م), ص ٥٠ - ٥١ .
٥٠ لتفاصيل ينظر : "كل العرب" (مجلة) , العدد ١٩٦ , ٢٨ ايار ١٩٨٦م , ص ٣٩ .
٥١ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية , مجلس التعاون الخليجي وتحديات الامن الداخلي , سلسلة كراسات استراتيحية خليجية , العدد ٣٤ , ٢٠٠٠م , ص ٨٩ - ٩٠ .

المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق البريطانية المنشورة:

- 1-F.C.O,8\4935 , To Routine FCO,No , 225 ,(3 september 1983)
- 2-F.C.O,8\4935 , To Routine FCO,No , 214 ,(24 september 1983),
- 3- F.C.O,8\4935 , From R.J,Muscat,(24 November 1983)
- 4- F.C.O,8\4935 , From ,COMMCEN To, Moduk , No, u2g\867,(10 October 1983) .
- 5- F.C.O,8\4935 To Routine FCO,No , 135 ,(3 October 1983)
- 6- F.C.O,8\4935 , To Routine FCO,No , 226 ,(1 October 1983),
- 7- F.C.O,8\4935 , From H.M. Ambassador , Muscat ,To Routine FCO,No , 021\1 ,(3 January 1983),
- 8- F.C.O,8\4935 , From , Abu Dhabi To Routine Mudok , No (170800z),(October 1983)

ثانياً: وثائق واصدارات الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

- 1- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذكرى الاولى لمجلس التعاون الخليجي، (الرياض: مطابع الاوفسيت الاهلية , ١٩٨٢م).
- 2- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، محاضر مجلس التعاون الخليجي، الاجتماع الاول لوزراء الدفاع في دول مجلس التعاون، الرياض , ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٨٢م.
- 3- محاضر مجلس التعاون الخليجي، الاجتماع الثاني لوزراء الدفاع في دول مجلس التعاون، الرياض , ١٠ - ١١ اكتوبر ١٩٨٢م.

- 4- محاضر مجلس التعاون الخليجي، الاجتماع الثاني لوزراء الداخلية في دول مجلس التعاون، الرياض، ١٧ - ١٨ اكتوبر ١٩٨٢م
- 5- مجلس التعاون الخليجي، وثائق مجلس التعاون الخليجي، (ابو ظبي: وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٤م)
- 6- الاجتماع الثالث لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض، ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ١٩٨٣م.
- 7- الاجتماع الثالث لوزراء الدفاع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدوحة ٢٠ - ٢١ فبراير ١٩٨٤م.
- 8- محاضر مجلس التعاون الخليجي، اجتماع مشترك لوزراء الدفاع والخارجية بدول مجلس التعاون، ابها، ١٨ - ١٩ سبتمبر ١٩٨٤م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- 1- بدر برغش عواد الزوبعي، حرب الخليج الثانية واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، (المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية: قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٥م)
- 2- بوزر أمباركة، مجلس التعاون الخليجي بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة ١٩٨١- ١٩٩١م، رسالة ماجستير، (جامعة بوضياف: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٨م)
- 3- حمد بن محمد ال رشيد، السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج، اطروحة دكتوراه، (كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠١٢م).
- 4- شاهر الرواشدة، دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان، (عمان، دار الأبداع للنشر، ١٩٩٠م).
- 5- عزت عبد الواحد سيد، امن الخليج العربي في التسعينات، دراسة للسياسات الامنية لكل من السعودية والكويت والامارات، اطروحة دكتوراه، (جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م)
- 6- فهد منصور النوبصر، واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط الاردنية: كلية الاداب والعلوم، ٢٠١٣م).
- 7- كاتب فهد بن براك الرشيد، العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي ١٩٦١ - ٢٠٠٢م، اطروحة دكتوراه، (جامعة مؤتة: كلية الدراسات العليا، ٢٠١٣م)
- 8- كمال صلاح عواد الحازمي الحربي، تطوير نظام الامن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م)
- 9- هليين محمد أحمد، موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الاولى والثانية ١٩٨٠ - ١٩٩١م، اطروحة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاداب، ٢٠١٦م)

رابعاً: المصادر العربية والمعرية:

- 1- محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م)
- 2- محمد صادق، امن الخليج العربي الواقع وفاق المستقبل، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤م)
- 3- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مجلس التعاون الخليجي وتحديات الامن الداخلي، سلسلة كراسات استراتيجية خليجية، العدد ٣٤، ٢٠٠٠م
- 4- وليد حمدي الاعظمي، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥ - ١٩٩١م، (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٢م)

خامساً: المقالات والدراسات العربية:

- 1- خضير ابراهيم سلمان و عبد الغني محمد عبد العزيز، اهم متغيرات تطور منظومة الامن الخليجي للمدة ١٩٨١ - ٢٠١٢م، "السياسة الدولية" (مجلة)، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥ - ٣٦، ٢٠١٧م.
- 2- زين امين، مجالات التعاون التي نص عليها مجلس التعاون الخليجي، "البلاد" (جريدة)، الرياض، العدد ٢٢٢، ١٦ كانون الاول ٢٠١١م.

سادساً: الصحف الخليجية:

- 1- "التضامن" (مجلة)، العدد ٣٠٣، السنة السادسة، ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٩م
- 2- "الجزيرة" (جريدة)، الرياض، العدد ٣٦١٦، ٧ اغسطس ١٩٨٢م.
- 3- "الجزيرة" (جريدة)، العدد ٣٧٤٤، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢م.
- 4- "الجزيرة" (جريدة)، العدد ٣٧٥٣، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢م.
- 5- "الجزيرة" (جريدة)، العدد ٤٥٨١، ١٤ ابريل ١٩٨٥م
- 6- "الجزيرة" (جريدة)، العدد ٦٠٣٠، ٢ نيسان ١٩٨٩م
- 7- "الجزيرة" (جريدة)، العدد ٦٠٣١، ٣ نيسان ١٩٨٩م
- 8- "الجزيرة"، العدد ٣٦٣٢، ٢٣ اغسطس ١٩٨٢م.
- 9- "الجزيرة" العدد ٣٦٤٢، ١٥ اغسطس ١٩٨٢م
- 10- "الجزيرة" العدد ٦٠٣٣، ٥ نيسان ١٩٨٩م
- 11- "الجزيرة"، ١٩ اغسطس ١٩٨٢م.
- 12- "الجزيرة"، العدد ٣٦٢٧، ١٨ اغسطس ١٩٨٢م.
- 13- "الجزيرة"، العدد ٣٦٣١، ٢٢ اغسطس ١٩٨٢م
- 14- "الجزيرة"، العدد ٣٦٣٦، ٢٧ اغسطس ١٩٨٢م
- 15- "الجزيرة"، العدد ٣٦٣٧، ٢٨ اغسطس ١٩٨٢م

- 16- "الجزيرة", العدد ٣٧٢٩, ٥ ديسمبر ١٩٨٢م
- 17- "الجزيرة", العدد ٣٧٤٨, ٢٤ ديسمبر ١٩٨٢م
- 18- "الحوادث" (مجلة), ٤ فبراير ١٩٨٢م.
- 19- "الدستور" (مجلة), العدد ٣٤٥, ٢٢ تشرين الاول ١٩٨٤م
- 20- "الدستور", العدد ١١٩, ٥ كانون الاول ١٩٨٤م
- 21- "الوطن العربي" (مجلة), العدد ٤١٣, السنة الثامنة, ١٧ كانون الثاني ١٩٨٥م
- 22- "الوطن العربي" (مجلة), العدد ٩٩, السنة الثانية عشرة, ٣ شباط ١٩٨٩م.
- 23- "عكاظ" (جريدة), ٢٣ ذو الحجة ١٤٠٢هـ.
- 24- "كل العرب" (مجلة), العدد ١٩٦, ٢٨ ايار ١٩٨٦م.
- 25- الجزيرة, العدد ٣٦١٧, ٨ اغسطس ١٩٨٢م.